وهناك احتمال برفع سعر البنزين بمقدار ٢ بنس للجالون .

وفي اليابان طلبت الحكومة من المصانع خفض الانتاج بنسبة ١٠ ٪ حتى آخر السنة والتحول الى العمل خمسة ايام في الاسبوع ، وستخفض ايضا ساعات العمل في المتاجر الكبيرة والحانات والنوادي الليلية والملاهي . وأمر مجلس الوزراء الياباني بخفض استخدام السيارات الحكومية بنسبة ٢٠ ٪ وكذلك بالاقتصاد في استخدام النور الكهربائي في النهار وبخفض حرارة أجهزة التدفئة في المكاتب الحكومية . وسيطلب الى محطات النفط ان تغلق ابوابها ايام الاحاد وايام العطل الرسمية كما ستحث السكان على عدم استخدام سياراتهم الخاصة في النزهات وسيطلب من شركات السياحة عدم تنظيم رحلات جماعية في سيارات الركاب الكبيرة .

وفي المانيا الغربية اعلن ان حظرا سيفرض على تنقل السيارات الخاصة في ايام الاحاد اعتبارا من ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) الا ان الحظر لن يطبق كل يوم احد . ويجيء ذلك في اعقاب نداءات وجهتها الحكومة الالمانية الى الشعب خلال شهر تشرين الثاني للتوفير طوعا في استهلاك الوقود . وهناك قلق في المانيا الغربية من انخفاض كميات النفط لانها تستورد قسما من احتياجاتها عن طريق مرفأ روتردام الهولندي وهي تدرس زيادة طاقة انتاج مناجم الفحم بنسبة ٢٠ ٪ . اما في ايطاليا فتتجه الحكومة الى اغلاق محطات التوزيع يوم الاحد ومضاعفة اجور المرور على الاوتوستردات . وفي النروج وسويسرا طلب من المواطنين خفض التدفئة في المنازل والابنية الى ٢٠ درجة مئوية . اما فرنسا فقد وضعت حظرا على تصدير المنتجات النفطية الى الخارج وهي مطمئنة بعض الشيء باعتبار ان مواقفها من العرب ودية. وجدير بالذكر ان الدول العربية المنتجة للنفط لم تخسر من جراء المقررات الاخيرة بل على العكس هي الرابحة من ذلك . فالنفط الذي لا ينتج الان سيظل محفوظا في مكامنه ذخرا للمستقبل فضلا عن ان قيمته واسعاره هي في تزايد مستمر . كذلك الدول العربية المنتجة للنفط لديها فائض من الاموال مودعة في المصارف الاجنبية وهي ليست بحاجة الى مزيد من هذه الاموال التي قد تتعرض للخسارة بسبب الهزات الاقتصادية وانخفاض قيمة العملات الاجنبية . ويبرز هنا ان الدول العربية المنتجة للنفط بما لديها من احتياطي مالي كبير تستطيع الصمود مدة أكثر من تلك التي تستطيع ان تصمدها الدول المستهلكة للنفط .

وهناك نواح ايجابية في الاجراءات التي اتخذتها الدول العربية المنتجة للنفط ومن ضمنها وحدة الكلمة والاجماع على الرأي وهذا بحد ذاته بادرة حسنة تظهر ان العرب ينسون خلافاتهم عندما يواجهون الشدائد وعندما توضع وحدتهم وثقلهم على المحك . والناحية المهمة الثانية هي ان القرارات النفطية التي اتخذت تزداد اثرا وفعالية مع مرور الزمن . فقد نصت هذه القرارات على تخفيض انتاج النفط العربي بمعدل ٥ ٪ شهريا حتى يتم انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ واعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وسيجد حلفاء اسرائيل ان امداداتهم النفطية ستتناقص بشكل كبير ومتصاعد مما يدفعهم الى تغيير سياساتهم في منطقة الشرق الاوسط ، وبهذا يكون النفط قد لعب دوره كعامل ضغط لا كعامل استعداء . وجدير بالذكر ان وزراء النفط العرب قد قرروا في اجتماعهم الذي عقد مؤخرا عدم تخفيض انتاج النفط العربي بنسبة ٥ ٪ المقررة لشهر كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣ بالنسبة لدول السوق الاوروبية المشتركة — باستثناء هولندا — وذلك تقديرا منهم للموقف البناء الذي وقفته هذه الدول باصدارها بيان يؤيد الموقف العربي . كذلك قرر العرب مؤخرا تطبيق الاجراء نفسه على اليابان والفلبين بعد ان اعادتا النظر في سياساتهما لصالح القضية العربية . وقد يقال هنا ان العرب يستخدمون النفط كوسيلة للابتزاز ولكن ذلك ليس صحيحا فمن حق العرب ان يستخدموا كل امكاناتهم وثرواتهم بما فيها النفط من أجل استعادة حقوقهم المسلوبة . ولقد تحررت ارادة العرب من الخوف ودفعوا ضريبة الدم في المعركة وبذلوا في سبيلها النفيس والرخيص ولم يكن هناك أقل من ان يشارك النفط بدوره كذلك.

نزار الشقيري